اللغة العربية تصـــــارع[1]

الأســـــتاذ وديع فلسطين

في مفتتح هذا القرن كان النشء يلحقون في معاهد مصرية خاصـة لوزارة المعارف المصرية (أو نظارة المعارف كما كانت تسمى) فلا يدرسون العلوم والرياضيات إلا بلغة أجنبية تلبية لرغبة المستعمرين ووكيلهم الداهية دنلوب .

بيد أن سعد زغلول باشا لم يكد يتقلد مهام وزارة المعارف في العام السادس من القرن العشرين حتى هبَّ هبَّته المدوّية ، وأعلن ثورته وعصيانه على أساليب التربية ولا سيما تدريس العلوم باللغة الإنجليزية . وعلى حين غرَّة طالع سعد بني وطنه بقراره الانقلابي ، وعمم لغة الضاد بين جدران المعاهد ، فأصبحت أداة التعبير والتلقين .

وليست هذه المهمة مُيسرة كما قد يخال البعض ، بل كانت تنطوي في تضاعيفها على تبعات شتى ، لعلَّ أبرزها تبعة توفير عدد صالح من الأساتذة يعهد إليهم في شقّ الطريق واستحداث طائفة من الكتب باللغة العربية تخلف زميلاتها الإنجليزية ، وإعادة النظر في برامج التعليم على ضوء التجديد المستحدث .

فكانت هذه أول معركة ربحتها اللغة العربية في ساحة صراعها ، وعقد لواء الظفر فيها لزعيم سياسي مخلد الذكرى ، أبت عليه مصريته وأبت عليه قوة شكيمته أن يلين للبغاة ويدعهم يسممون الفكر ويسيئون التربية والإعداد .

* * *

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، أي في عام ١٨٧٥ تقرر في اللائحة الرسمية للمحاكم المختلطة استخدام اللغة العربية في المحاكم المختلطة بوصفها لغة رسمية مع قرينتين أخريين هما الفرنسية والإيطالية . ولكن عادة المحاكم جرت على اختيار اللغة الفرنسية لغة موحدة في مخاطباتها وإصدار أحكامها ، وغضَّت الطرف عن سائر اللغات الأخرى .

ودرجت سفينة المحاكم المختلطة على السير في هذا المنوال حتى هلَّ شهر فبراير من عام ١٩٣٤ وفيه عُين الأستاذ الدكتور عبد السلام ذهني بك مستشاراً في محكمة الاستئناف المختلطة . وعزَّ على القانوني المصري أن يرى لغة بلاده تهدر ويضرب عنها صفحاً ، فعمد عند كتابة أول حكم له إلى كتابته بالضاد وتقديمه بعد ذلك إلى رئيس الدائرة البلجيكي ليمضيه . فبهت القاضي واستعاذ بالله ، وقال إن مجد المحاكم المختلطة يؤذن بالأفول ونجمها في طريق الخبو . وكان لهذه الحادثة صدى مدوّ أفضى إلى أن يتعاضد الأجنبيون من رجال المحكمة معاً ويحولوا دون مضي الفقيه المصري فيما اختطه لنفسه من سبيل .

بيد أنه لم يحل عام ١٩٣٧ حتى شهد إمضاء اتفاق مونترو الذي قرر إلغاء الامتيازات وجعل العربية اللغة الرسمية القضائية المكفولة الذمام ، ونطق الأحكام في الجلسات مشافهة بلغة يعرب وبلغة الفرنسيس .

فكانت هذه ثاني معركة صارعت فيها اللغة العربية على يد فقيه مقدام فكان التوفيق حليفها .

* * *

وقبل خمسة أعوام ، أي في شهر أغسطس من عام ١٩٤ كان على رأس وزارة الشئون الاجتماعية شاب كفء ذو جرأة فهاله ما رأى وما سمع عن امتهان لغة البلاد في الشركات ودور الصناعة الأجنبية في أديم مصر ، وصمم على رد الاعتبار للغة العرب وصون حقوقها ومقامها .

فاستصدر معاليه — وكان الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — مشروع قانون لتعميم اللغة العربية في دور الشركات الأجنبية وجعلها اللغة الأصيلة وما عداها دخيل لا يعوَّل عليه . فكانت هذه الخطوة مثار تعليق متباين من الدوائر الأعجمية ، ولكنها أجمعت جميعها على استنكارها .

غير أن الوزير الشاب مضى متجلداً صوب هدفه حتى أقرَّ مجلسا البرلمان القانون وأصبح واجب الاحترام مكفول النفاذ وتحدَّث صاحب المشروع عنه قائلا « إنني أرى أن لا فضل لي في هذا القانون لا من حيث الفكرة ولا من حيث صدوره ... أما فيما يتعلق بالفكرة ، فهي فكرة كل مصري . وأما فيما يختص بصدوره فالفضل في ذلك إلى التمسك بحقوق البلاد »

(١) لأرد الفضل لصاحبه أقرر أن صاحب فكرة هذا المقال هو الأستاذ الصديق سيد قطب . (وديع)